

تحليل معمق لتأثير الأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال وفقاً لمعيار IAS 10 على عرض القوائم المالية.

Analyse approfondie de l'impact des événements post-clôture selon la norme IAS 10 sur la présentation des états financiers

بنيشو موفق¹

BENICHOU Mouffok

¹جامعة وهران 2 محمد بن أحمد (الجزائر)، benichou.mouffok@univ-oran2.dz

تاريخ القبول: 2025/02/14

تاريخ الاستلام: 2024/12/06

ملخص:

المعيار المحاسبي الدولي رقم 10 (IAS10) يعالج الأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية، والتي تُصنّف إلى فئتين: الأحداث القابلة للتعديل (التي تؤثر على المبالغ المدرجة) والأحداث غير القابلة للتعديل (التي تتطلب الإفصاح في الإيضاحات المرفقة). يهدف المعيار إلى ضمان تقديم صورة عادلة للقوائم المالية، مع اشتراط استخدام الأحكام المهنية، خصوصاً عند تقييم تأثير هذه الأحداث. يساهم تطبيق هذا المعيار في تعزيز موثوقية وشفافية المعلومات المالية، مما يلبي احتياجات المستثمرين والجهات التنظيمية. ومع ذلك، تظل هناك تحديات تطبيقية قائمة، مثل تقدير حالة عدم اليقين وتحقيق التوازن بين الدقة والملاءمة.

الكلمات المفتاحية: الأحداث اللاحقة لتاريخ الإعداد؛ الفئات القابلة للتعديل؛ الفئات غير القابلة للتعديل؛ موثوقية وشفافية المعلومات المالية؛ تحديات التطبيق.

تصنيف JEL: G10, G18, K20

Abstract :

IAS 10 addresses **post-reporting date events**, categorized into two types: **adjusting events** (affecting the reported amounts) and **non-adjusting events** (requiring disclosure in the notes). It ensures a **faithful representation** of financial statements while demanding professional judgment, particularly in assessing the impact of these events. Its application guarantees the **reliability and transparency** of financial information, meeting the needs of investors and regulators. However, **implementation challenges** remain, such as evaluating uncertainties and balancing accuracy with relevance.

Keywords : Post-reporting date events; Adjusting categories; Non-adjusting categories; Reliability and transparency of financial information; Implementation challenges.

Jel Classification Codes : G10, G18, K20.

¹ المؤلف المرسل: بنيشو موفق ، الإيميل: benichou.mouffok@univ-oran2.dz

مقدمة :

تهدف مقدمة هذه الدراسة إلى تقديم موضوع تأثير الأحداث التي تقع بعد إقفال الحسابات وفقاً لمعيار (IAS 10) على عرض القوائم المالية في الجزائر بشكل معمق ومفصل. في الواقع، من الضروري فهم هذه القضية بعمق وتحليلها بدقة للوقوف على جميع جوانبها والتبعات المحتملة التي قد تنعكس على الشركات العاملة في هذا البلد. تسلط هذه الدراسة الضوء على الأهمية البالغة لهذا التحليل، مما يؤكد الحاجة الملحة للشركات الجزائرية إلى مراعاة تلك الأحداث بعد الإقفال عند إعداد قوائمها المالية.

وفي سياق أخذ الخصوصيات الجزائرية بعين الاعتبار، يصبح من الضروري دراسة تأثير معيار (IAS 10) على عرض القوائم المالية لضمان الشفافية والامتثال الحقيقي لمعايير المحاسبة الدولية. بناءً على ذلك، تتمثل أهداف هذا العمل في دراسة التأثيرات المتعمقة للأحداث التي تقع بعد الإقفال على القوائم المالية في الجزائر، وتحليل أحكام معيار (IAS 10) المتعلقة بهذه القضية، وتقييم مدى قابليتها للتطبيق في هذا السياق المحدد. كما تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الصعوبات المحتملة، والقيود والمعوقات التي قد تواجهها الشركات الجزائرية عند تطبيق هذه الأحكام.

وسيتيم إجراء دراسة حالة لتوضيح التأثير العملي للأحداث بعد الإقفال على عرض القوائم المالية لإحدى الشركات الجزائرية.

1. الإطار المفاهيمي:

يشمل الإطار المفاهيمي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 (IAS10) الأحداث التي تحدث بعد تاريخ الإقفال، وهي الأحداث التي تحدث بعد تاريخ الإقفال ولكن قبل أن يتم السماح بإصدار البيانات المالية. يمكن أن تكون هذه الأحداث إما معدلة، مما يعني أنها توفر أدلة على الظروف الموجودة في تاريخ الإقفال، أو غير معدلة، مما يعني أنها تشير إلى الظروف التي نشأت بعد تاريخ الإقفال. إن فهم طبيعة وتصنيف الأحداث التي تحدث بعد الإقفال أمر أساسي لضمان تقديم عرض صادق للبيانات المالية. لذا، من الضروري أخذ هذه الأحداث بعين الاعتبار عند إعداد البيانات المالية، لضمان توفير معلومات ذات جودة للأطراف المعنية.

تسمح الأحداث التي تعدل البيانات بتأكيد أو تعديل الأرقام المقدمة في البيانات المالية من خلال توفير أدلة ملموسة على الظروف الموجودة في تاريخ الإقفال. قد يكون لهذه الأحداث تأثير كبير على قرارات المستثمرين والدائنين، وكذلك على تقييم أداء الكيان. من جهة أخرى، تعتبر الأحداث غير المعدلة التي تحدث بعد الإقفال مهمة أيضًا يجب أخذها في الحسبان. ورغم أنها لا توفر أدلة مباشرة على الظروف الموجودة في تاريخ الإقفال، إلا أنها قد تقدم إشارات هامة حول التطورات التي حدثت بعد هذا التاريخ. قد تشمل هذه الأحداث صفقات كبيرة، تغييرات في البيئة الاقتصادية أو أحداث هامة تتعلق بالكيان. وهي تمكّن مستخدمي البيانات المالية من الحصول على رؤية شاملة عن الوضع المالي للكيان، من خلال أخذ أحدث المعلومات المتاحة بعين الاعتبار.

من المهم أيضًا ملاحظة أن طبيعة وتصنيف الأحداث التي تحدث بعد الإقفال قد يختلف من كيان إلى آخر، بناءً على حجمه وقطاعه ونشاطاته الخاصة. لذلك، من الضروري وضع إجراءات مناسبة لجمع وتقييم وتصنيف هذه الأحداث لضمان تقديم عرض صادق وملائم للبيانات المالية.

في الختام، فإن أخذ الأحداث - التي تحدث بعد الإقفال - في الحسبان أمر أساسي لضمان تقديم عرض صادق للبيانات المالية. هذه الأحداث، سواء كانت معدلة أو غير معدلة، توفر معلومات هامة للأطراف المعنية بشأن الظروف القائمة في تاريخ الإقفال والتطورات اللاحقة. لذا، من الضروري فهم طبيعة هذه الأحداث وتصنيفها، بالإضافة إلى وضع إجراءات ملائمة للتعرف عليها وتقييمها وعرضها في البيانات المالية. وبهذه الطريقة، سيتمكن مستخدمو البيانات المالية من اتخاذ قرارات مستنيرة وتقييم الوضع المالي للكيان بشكل موضوعي.

1.1 نطاق التطبيق والتعريفات الأساسية:

ينطبق المعيار الدولي للمحاسبة (IAS10) على عرض القوائم المالية لجميع أنواع الكيانات، سواء كانت ربحية أو غير ربحية. يقدم هذا المعيار إرشادات واضحة حول المصطلحات "الأحداث بعد تاريخ الإقفال" و"تاريخ الإقفال"، التي تؤدي دورًا حاسمًا في تطبيق المعيار. يجب تحديد تاريخ الإقفال، الذي يمثل نهاية فترة عرض القوائم المالية، بوضوح. أما الأحداث بعد تاريخ الإقفال فهي الأحداث التي تحدث بين تاريخ الإقفال والتاريخ الذي يُسمح فيه بإصدار القوائم المالية. من الضروري فهم هذه المصطلحات

لضمان عرض دقيق وموثوق للمعلومات المالية. يمكن أن يكون للأحداث بعد تاريخ الإقفال تأثير كبير على القوائم المالية، وبالتالي يجب تقييمها والإفصاح عنها بشكل صحيح في التقارير المالية. من الأهمية بمكان الامتثال لمتطلبات المعيار (IAS10) لضمان الشفافية والامتثال في عرض القوائم المالية. من خلال فهم وتطبيق هذا المعيار بشكل صحيح، يمكن للكيانات تحسين جودة تقاريرها المالية وتعزيز ثقة مستخدمي هذه المعلومات.

2. التعريفات وتصنيف الأحداث بعد الإقفال [1]:

تعرف الأحداث بعد الإقفال بأنها: "تلك التي تحدث بين تاريخ الإقفال والتاريخ الذي يتم فيه السماح بإصدار البيانات المالية". يمكن أن توفر هذه الأحداث دليلاً على ظروف قائمة في تاريخ الإقفال (تعديلات) أو تشير إلى ظروف نشأت بعد تاريخ الإقفال (غير تعديلات). من الضروري تحديد ما إذا كان الحدث بعد الإقفال يتطلب تعديل البيانات المالية، لأن ذلك قد يؤثر بشكل كبير على عرض النتائج المالية للشركة. يمكن أن تكون الأحداث بعد الإقفال ذات أهمية بالغة، إذ قد تقدم معلومات حاسمة يجب أخذها في الاعتبار عند إعداد البيانات المالية النهائية. قد تتعلق هذه الأحداث بمعاملات هامة، أو استحوذات، أو نزاعات قائمة، أو تطورات تكنولوجية مبتكرة، أو حتى كوارث طبيعية غير متوقعة. من خلال فحص هذه الأحداث بعد الإقفال بعناية، يمكن لصناع القرار الحصول على صورة أكثر دقة عن الوضع المالي للشركة واتخاذ قرارات مدروسة. من الضروري أن تكون لدى الشركات سياسات وإجراءات واضحة لتحديد وتقييم ومعالجة الأحداث بعد الإقفال بشكل مناسب. قد يشمل ذلك وضع نظام اتصال فعال بين الأطراف المعنية المختلفة، مثل الإدارة، ومجلس الإدارة، والمراجعين الخارجيين. يجب مراجعة هذه السياسات والإجراءات بانتظام وتحديثها لتناسب مع الأنظمة الجديدة والتغيرات في عالم الأعمال.

عندما يُحدد حدث بعد الإقفال كحدث تعديلي، فإن ذلك يعني أنه يؤكد وجود حالة قائمة في تاريخ الإقفال ويتطلب بالتالي تعديل البيانات المالية. قد يتضمن هذا النوع من الأحداث معلومات إضافية عن الإيرادات، والمصاريف، والمخصصات، أو حتى الالتزامات المحتملة. من الضروري أن يتم إجراء هذه التعديلات بدقة وشفافية لضمان نزاهة البيانات المالية. من ناحية أخرى، فإن الأحداث بعد الإقفال غير التعديلية هي أحداث تشير إلى ظروف نشأت بعد تاريخ الإقفال ولا تحتاج إلى تعديل في البيانات المالية النهائية. ومع ذلك، قد تظل هذه الأحداث ذات صلة بالأطراف المعنية، لأنها قد تقدم معلومات مفيدة حول

الأداء المستقبلي للشركة. لذلك، من المهم الإفصاح عن هذه الأحداث بشفافية، بحيث يتمكن المستثمرون والأطراف المعنية الأخرى من اتخاذ قرارات مدروسة.

إجمالاً، تؤدي الأحداث بعد الإقفال دوراً حيوياً في إعداد وتقديم البيانات المالية للشركة. يمكن أن توفر أدلة هامة حول الظروف الحالية والتطورات المستقبلية، مما يؤثر بشكل مباشر على اتخاذ القرارات وتقييم الأداء المالي للشركة. من خلال فهم أهمية هذه الأحداث وضمان اتباع سياسات وإجراءات مناسبة، يمكن للشركات ضمان الشفافية وملاءمة بياناتها المالية.

3. الأحداث اللاحقة للإقفال في الجزائر:

دراسة الأحداث اللاحقة للإقفال في الجزائر تعتبر أمراً بالغ الأهمية لفهم تأثيرها الحقيقي على عرض البيانات المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية (IAS10)، مما يتيح رؤية شاملة ودقيقة للوضع الاقتصادي للشركات. والتي من الضروري أن تدمج الشركات الجزائرية المدركة لأهمية الشفافية المالية الحاسمة، بشكل دقيق الأحداث التي وقعت بعد تاريخ الإقفال في عملية التقييم الخاصة بها، وذلك لضمان تقديم صورة صادقة وواقعية لوضعها المالي. وبالتالي، فإن التحليل الدقيق للإطار التنظيمي المعمول به والممارسات المتبعة في البلاد يعد أمراً لا بد منه. وهذا يتطلب اهتماماً خاصاً بكل تفصيل في البيئة الاقتصادية والتنظيمية الجزائرية، بالإضافة إلى التقييم الدقيق للتأثيرات المحتملة لتلك الأحداث على البيانات المالية. في المحصلة، فإن دراسة معمقة للأحداث اللاحقة للإقفال في الجزائر تعد ضرورية ليس فقط للامتثال الأكثر دقة للمعايير المحاسبية الدولية، ولكن أيضاً لاتخاذ قرارات مدروسة وتحقيق إدارة مالية أفضل في ظل هذا السياق المعقد.

3.1 الإطار التنظيمي الجزائري:

الإطار التنظيمي للأحداث اللاحقة للإقفال في الجزائر يحدد أساساً من خلال التشريعات المحاسبية والضريبية السارية. يجب على الشركات الامتثال للقواعد والإرشادات التي وضعها النظام المحاسبي المالي SCF [2] فيما يتعلق بعرض البيانات المالية. من الضروري فهم هذه الأنظمة لتطبيق المعيار (IAS10) بشكل صحيح. في الجزائر، تخضع الأحداث اللاحقة للإقفال لإطار تنظيمي خاص يهدف إلى ضمان الشفافية والنزاهة في المعلومات المالية. تحدد التشريعات المحاسبية والضريبية السارية

القواعد والمبادئ التي يجب اتباعها عند إعداد وعرض البيانات المالية. يتم وضع هذه القواعد ومراقبتها من قبل الجهات المختصة بهدف ضمان إدارة مالية سليمة وأخلاقية. وللالتزام بهذه الأنظمة، يجب على الشركات احترام الإرشادات التي تحددها الجهات المختصة. وهذا يتضمن توثيق جميع الأحداث اللاحقة للإقفال ذات الصلة وتأثيرها على البيانات المالية. يجب عرض المعلومات المالية بشكل واضح ودقيق وشفاف، وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. يعتبر المعيار (IAS10) مرجعاً مهماً لتطبيق الأنظمة المتعلقة بالأحداث اللاحقة للإقفال. يحدد هذا المعيار المبادئ والإجراءات الواجب اتباعها عند تقييم وتسجيل هذه الأحداث. كما يحدد المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية لضمان زيادة الشفافية. تقع على عاتق الشركات مسؤولية التعرف على هذه الأنظمة والتأكد من تطبيقها بشكل صحيح. يتطلب ذلك فهماً عميقاً للمبادئ المحاسبية والضريبية السارية، بالإضافة إلى تحديث منتظم للتغيرات التي تطرأ على التشريعات. يمكن أيضاً للشركات الاستعانة بالخبراء المحاسبين والضريبيين للحصول على المشورة والمساعدة في الالتزام بالتتظيمات السارية. في الختام، يعد الإطار التنظيمي للأحداث اللاحقة للإقفال في الجزائر أمراً أساسياً لضمان الشفافية والنزاهة في المعلومات المالية. يجب على الشركات الالتزام بالقواعد والإرشادات التي تضعها الجهات المختصة وفهم التطبيق السليم للمعيار (IAS10). يتطلب ذلك فهماً عميقاً للتشريعات السارية وتحديثاً منتظماً للتغيرات التشريعية.

3.2. الممارسات الشائعة في الشركات:

تمتلك الشركات في الجزائر ممارسات شائعة في مجال إدارة الأحداث التي تحدث بعد تاريخ الإقفال، والتي قد تؤثر على عرض بياناتها المالية. من المهم فحص هذه الممارسات عن كثب لتقييم كيفية تعامل الشركات مع الأحداث التي تحدث بعد تاريخ الإقفال وكيفية انعكاس ذلك في تقاريرها المالية. يمكن التحليل المتعمق من تحديد مدى الامتثال لمتطلبات المعيار (IAS10).

4. دور المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) :

يتمثل دور المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) في التحليل المفصل للأحداث التي تحدث بعد إغلاق الحسابات في وضع مجموعة من القواعد والمبادئ المحاسبية المنسقة عالمياً. توفر معايير الـ IFRS توجيهات محددة ومفصلة حول كيفية أخذ الأحداث ما بعد الإقفال في الاعتبار بشكل كامل عند تقديم البيانات المالية، مما يضمن اتساقاً صارماً في الاعتراف الدقيق والإفصاح الكامل عن هذه الأحداث.

الهدف الأساسي هو تقديم هيكل منهجي ومتسق لتقييم التأثير المالي للأحداث التي تحدث بعد إقفال الحسابات، مما يوفر للمستخدمين المدعومين للبيانات المالية معلومات موثوقة وشفافة وقابلة للمقارنة بشكل كامل، لتسهيل اتخاذ قراراتهم الاستراتيجية المستنيرة. [3]

5. التأثير على عرض البيانات المالية:

إن تأثير الأحداث التي تحدث بعد الإقفال وفقاً للمعيار (IAS10) على عرض البيانات المالية بالغ الأهمية، إذ يتطلب تقييماً دقيقاً ومفصلاً للأحداث التي تحدث بعد إغلاق السنة المالية. قد تكون لهذه الأحداث تداعيات كبيرة على تصنيف واعتراف وإفصاح المعلومات المالية في البيانات المالية. لذلك، من الضروري أن تفهم الشركات في الجزائر بشكل عميق كيفية التعامل مع هذه الأحداث وأخذها بعين الاعتبار لضمان أن بياناتها المالية تمثل تماماً للمتطلبات الصارمة للمعيار (IAS10). يسعى المعيار (IAS10)، الذي ينظم الأحداث التي تحدث بعد إغلاق السنة المالية، إلى تحسين الشفافية وموثوقية المعلومات المالية التي تقدمها الشركات. ويطلب من الشركات أن تقوم بتقييم دقيق لجميع الأحداث التي وقعت بعد الإقفال والتي قد يكون لها تأثير كبير على بياناتها المالية. تشمل هذه الأحداث مثل الاستحواذات، التنازلات، الدعاوى القضائية، تغييرات في ظروف السوق، التعديلات في القوانين، وغيرها. من الضروري أن تأخذ الشركات في الجزائر هذه الأحداث التي تقع بعد الإقفال بعناية واحترافية لتقديم بيانات مالية شاملة ودقيقة وذات صلة.

إذ إن التصنيف الصحيح لهذه الأحداث أمر بالغ الأهمية لضمان أن تعكس المعلومات المالية الوضع المالي للشركة بدقة. علاوة على ذلك، يضمن الاعتراف المناسب بهذه الأحداث الشفافية والصدق في عرض البيانات المالية. فيما يتعلق بإفصاح هذه الأحداث ما بعد الإقفال، يجب على الشركات تقديم معلومات كاملة وشفافة في بياناتها المالية. قد يشمل ذلك معلومات عن طبيعة الأحداث، وتأثيرها المالي والإجراءات التي اتخذتها الشركة لمعالجة هذه الأحداث، بالإضافة إلى أي معلومات أخرى ذات صلة لمساعدة مستخدمي البيانات المالية على فهم تأثير هذه الأحداث على الصحة المالية للشركة. في الختام، يعتبر أخذ الأحداث ما بعد الإقفال بعين الاعتبار وفقاً للمعيار (IAS10) أمراً أساسياً لضمان الشفافية والموثوقية وملاءمة المعلومات المالية التي تقدمها الشركات في الجزائر. من الضروري أن تفهم

الشركات وتطبق متطلبات هذا المعيار بشكل كامل للحفاظ على ثقة الأطراف المعنية وتسهيل اتخاذ القرارات المستنيرة.

1.5 متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (IAS10):

يفرض المعيار الدولي للمحاسبة (IAS10)، بعنوان: "الأحداث التي تحدث بعد تاريخ الإقفال" تقييماً دقيقاً للأحداث التي تقع بعد تاريخ الإقفال لتحديد ما إذا كانت توفر أدلة إضافية بشأن الظروف القائمة في تاريخ إقفال البيانات المالية. وعلى وجه التحديد، يحدد هذا المعيار أنه يجب أخذ الأحداث في الاعتبار ضمن البيانات المالية إذا كانت تكشف عن الظروف القائمة في تاريخ الإقفال. وبالتالي، يجب على الكيانات إجراء تحليل دقيق وفهم واضح للأحداث التي تحدث بعد الإقفال لضمان الامتثال للمبادئ المحاسبية المنصوص عليها في المعيار (IAS10) يهدف هذا التنظيم إلى ضمان أن تقدم البيانات المالية صورة صادقة عن حالة الشركة في تاريخ الإقفال، مع أخذ جميع العناصر ذات الصلة في الاعتبار. وبناءً عليه، من الضروري مراقبة الأحداث التي تحدث بعد الإقفال عن كثب وتقييم تأثيرها على الظروف القائمة في تاريخ الإقفال لضمان موثوقية وملاءمة المعلومات المالية المقدمة للمستخدمين. من المهم أن نلاحظ أن هذا المطلب في المعيار (IAS10) يهدف إلى تعزيز الشفافية والثقة في إعداد وعرض البيانات المالية، مما يساهم في تعزيز نزاهة وموثوقية المعلومات المالية.

2.5 تعديل البيانات المالية:

يطلب المعيار الدولي للمعلومات المالية (IAS10) تعديل البيانات المالية بعناية لتعكس بدقة وشمولية جميع التعديلات اللازمة التي قد تنشأ نتيجة لتقييم الأحداث التي تحدث بعد الإقفال. يمكن أن تؤدي هذه التعديلات إلى تغييرات كبيرة في القيمة المحاسبية للأصول والالتزامات في الشركة، بالإضافة إلى تعديل عرض العناصر المختلفة المكونة للبيانات المالية. وفي هذا السياق، من الضروري أن تفهم الشركات المؤسسة في الجزائر بشكل معمق كيفية إجراء هذه التعديلات بشكل مناسب ومتوافق تماماً مع المواصفات الدقيقة المنصوص عليها في المعيار الدولي (IAS10) ومن خلال ذلك، ستتمكن من ضمان تقديم عرض صادق وشفاف لوضعها المالي، مما يعزز في الوقت نفسه مصداقيتها وسمعتها أمام الأطراف المعنية الخارجية.

6. آثار الأحداث بعد تاريخ القوائم المالية على اتخاذ قرارات المستخدمين:

يعتمد المستثمرون والدائنون على القوائم المالية لتقييم الأداء المالي للشركة، ويمكن أن تُعدّل الأحداث بعد تاريخ القوائم المالية هذه النظرة بشكل جوهري. على سبيل المثال، يمكن أن يؤثر حدث قابل للتعديل مثل خسارة كبيرة سلبيًا على قرار المستثمر. وبالمثل، في حالة حدث غير قابل للتعديل مثل نزاع قائم، يجب أن يتم إعلام مستخدمي القوائم المالية لكي يتمكنوا من تقييم مخاطر الشركة بدقة. وبالتالي يمكن أن يتأثر اتخاذ القرارات بشكل كبير بالطريقة التي يتم بها عرض الأحداث بعد تاريخ القوائم المالية في هذه القوائم، مما يبرز الأهمية الحيوية لهذا التحليل بالنسبة للمستخدمين الرئيسيين. يجب أن يتمكن المستخدمون الرئيسيون، مثل المستثمرين والدائنين، من الاعتماد على بيانات موثوقة لاتخاذ قرارات مستنيرة. لذا، من الضروري أن يتم عرض الأحداث بعد تاريخ القوائم المالية بشكل واضح وكامل، مع توفير كافة التفاصيل ذات الصلة وتسايط الضوء على تأثيرها المحتمل على الأداء المالي للشركة. يمكن أن يكون للأحداث بعد تاريخ القوائم المالية تأثير كبير وحاسم على قرارات الاستثمار، ومنح الائتمان، وإدارة المخاطر لمستخدمي القوائم المالية. على سبيل المثال، قد يؤثر حدوث حدث قابل للتعديل كبير بعد تاريخ القوائم المالية بشكل ملحوظ على التقييم والأداء والمتانة المالية للأصول في الشركة، مما سيؤثر بلا شك وبشكل حاسم على قرارات الاستثمار واستراتيجيات المساهمين المحتملين. وبالمثل، يمكن أن توفر الأحداث غير القابلة للتعديل معلومات حاسمة وقيمة ومقررة لتقييم المخاطر المرتبطة بمنح الائتمان، وإدارة الموارد بشكل أمثل، ولاتخاذ قرارات مستنيرة في إدارة المخاطر التشغيلية. إضافة إلى ذلك، من المهم ملاحظة أن التحليل الدقيق والمعمق للأثر الذي تتركه هذه الأحداث على قرارات الاستثمار، والائتمان، وإدارة المخاطر يعد أمرًا بالغ الأهمية لفهم كامل، شامل، ومتكامل لأهمية المعيار (IAS10) في عرض القوائم المالية بشكل شفاف ودقيق وملائم. يوفر هذا المعيار إطارًا قويًا لتقييم تداعيات الأحداث بعد تاريخ القوائم المالية، مما يضمن أن جميع الأطراف المعنية تمتلك رؤية واضحة ومتناسقة للوضع المالي للشركة. في الواقع، ستمكن الفهم العميق لهذه الأحداث المستثمرين من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن تخصيص الموارد، وإدارة المخاطر، والمشاركة المحتملة في الملكية. علاوة على ذلك، سيتمكن صناع القرار في مجال إدارة المخاطر من استخدام هذه المعلومات لتحديد عوامل المخاطر المحتملة ووضع استراتيجيات وتدابير ملائمة لإدارة هذه المخاطر بأفضل شكل ممكن. في النهاية، تعد الشفافية والدقة في القوائم المالية أمرًا بالغ الأهمية للحفاظ على ثقة المستثمرين والأطراف

المعنية، ويوفر المعيار (IAS10) الأدوات اللازمة لتحقيق هذا الهدف. من خلال تطبيق دقيق لهذا المعيار، سيتمكن مستخدمو القوائم المالية من اتخاذ قرارات مستنيرة، استنادًا إلى معلومات شاملة ومحدثة، مما يسهم في استقرار ونمو الشركات في جميع أنحاء العالم.

7. دراسات الحالة:

تعتمد المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة على المنهج النوعي. تسمح هذه الطريقة باستكشاف تأثير الأحداث التي تحدث بعد تاريخ الإقفال وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية (IAS10) على عرض القوائم المالية في الجزائر. باستخدام المقابلة شبه المنظمة وتحليل المحتوى، نسعى لفهم الممارسات الحالية للشركات في الجزائر فيما يتعلق بالأحداث التي تحدث بعد الإقفال. كما قمنا بمراجعة القوائم المالية المنشورة من قبل الشركة لتحليل كيفية تقديم الأحداث التي تحدث بعد الإقفال. من خلال استخدام أدوات تحليل المحتوى، تمكنا من استخلاص الاتجاهات والممارسات المشتركة المتعلقة بتأثير الأحداث التي تحدث بعد الإقفال على عرض القوائم المالية.

- **المحاور:** شكرًا لمشاركتكم في هذه المقابلة. الهدف هو استكشاف تأثير الأحداث التي تحدث بعد الإقفال، وفقًا للمعيار (IAS10)، على عرض القوائم المالية في الجزائر. مشاركتكم أساسية لتزويدنا برؤى عملية. هل أنتم موافقون على المشاركة في هذه المقابلة وتسجيل مناقشتنا؟
- **المجيب:** نعم، بالطبع. يبدو هذا مثيرًا للاهتمام ومفيدًا.

الأسئلة	الإجابات
الجزء 01: معرفة وتطبيق المعيار (IAS10).	
هل أنتم على دراية بالمعيار (IAS10) المتعلق بالأحداث بعد تاريخ الإقفال؟	نعم، نحن على دراية بالمعيار (IAS10)، خصوصًا لأنه أساسي لضمان الامتثال للمعايير الدولية في عرض البيانات المالية.
ما أهمية هذا المعيار في إعداد البيانات المالية لشركتكم؟	إنه معيار أساسي لأنه يضمن أن تعكس البيانات المالية الظروف الاقتصادية ذات الصلة حتى

تاريخ النشر، مما يوفر معلومات أكثر موثوقية للأطراف المعنية.	
نعم، لدينا عملية رسمية حيث يُطلب من كل قسم الإبلاغ عن الأحداث الهامة التي وقعت بعد الإقفال. ثم يتم فحص هذه الأحداث من قبل الفريق المالي، وإذا لزم الأمر، يتم مناقشتها مع مدققنا الخارجي	هل لدى الشركة المينائية عملية رسمية لتحديد وإدارة هذه الأحداث؟.
الجزء 2: تحديد الأحداث بعد الإقفال.	
في القطاع البحري، تشمل الأحداث الأكثر شيوعاً ما يلي: • مطالبات أو نزاعات تتعلق بعقود النقل • تعديلات تتعلق بالنتائج المالية للعمليات التي تم الانتهاء منها بعد الإقفال. • تقلبات كبيرة في أسعار الصرف تؤثر على المستحقات الأجنبية.	ما هي أنواع الأحداث الأكثر شيوعاً بعد الإقفال في قطاعكم؟
مثال حديث هو نزاع تعاقدى مع عميل أجنبي تم تسويته بعد الإقفال. المبلغ النهائي للتسوية تطلب تعديلاً في حساباتنا المستحقة التجارية للسنة المالية السابقة.	هل يمكنكم تقديم مثال حديث على حدث بعد الإقفال كان له تأثير على بياناتكم المالية؟
الجزء 03: التمييز بين الأحداث القابلة للتعديل وغير القابلة للتعديل.	
نستند إلى معيار الحالة القائمة في تاريخ الإقفال. إذا كان الحدث يؤكد حالة قائمة، فهو قابل للتعديل. وغير ذلك، فهو غير قابل للتعديل.	كيف تميز الممارسة بين الأحداث القابلة للتعديل والأحداث غير القابلة للتعديل؟.

ما هي التحديات التي تواجهها لإجراء هذا التمييز؟	التحدي الرئيسي هو تفسير الحقائق المعقدة، خصوصاً عندما لا تسمح المعلومات المتوفرة بتحديد ما إذا كان الحدث قابلاً للتنبؤ به عند الإقفال.
الجزء 04: التأثير على القوائم المالية.	
كيف تؤثر الأحداث القابلة للتعديل على عرض البيانات المالية في شركتكم؟	بالنسبة للأحداث القابلة للتعديل، نقوم بتحديث المبالغ في البيانات المالية، مما قد يؤدي أحياناً إلى تعديل كبير في نتائجنا أو ميزانيتنا.
أما بالنسبة للأحداث غير القابلة للتعديل، فما هي التدابير التي تتخذونها لإبلاغ الأطراف المعنية؟	نقوم بالإفصاح عنها في الإيضاحات المرفقة، مع توضيح طبيعتها وتأثيرها المحتمل على الشركة. على سبيل المثال، يمكن الإشارة إلى تعديل تنظيمي كبير كخطر محتمل في المستقبل.
الجزء 05: الإدارة والتواصل.	
هل توجد إجراءات داخلية لإدارة الأحداث بعد الإقفال، وكيف يتم هيكلتها؟	نعم، لدينا إجراء موثق يشمل: • مراقبة الأحداث من قبل كل قسم. • مراجعة أسبوعية من قبل الفريق المالي حتى تاريخ نشر البيانات المالية. • التحقق النهائي مع المدقق الخارجي قبل النشر.
ما هي الأقسام أو المسؤولين الذين يشاركون في هذه العملية؟	يؤدي القسم المالي دوراً محورياً، ولكننا أيضاً نشارك الأقسام القانونية، والتشغيلية، والتجارية لتحديد الأحداث ذات الصلة.
الجزء 06: السياق الجزائري والتوصيات.	

• تشريع محلي أحياناً غير دقيق أو متأخر عن المعايير الدولية. • فترات زمنية طويلة للحصول على معلومات حاسمة، خاصة من بعض الشركاء الحكوميين.	وفقاً لتجربتك، ما هي الخصائص التي يؤثر بها السياق الجزائري على إدارة الأحداث بعد الإقفال؟
نوصي بإجراء دورات تدريبية منتظمة للإطارات المالية حول المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)، بالإضافة إلى زيادة وعي المدققين المحليين بهدف توحيد الممارسات.	ما هي التحسينات أو الدورات التدريبية التي توصي بها لتطبيق أفضل للمعيار (IAS10) في الشركات الجزائرية؟
من المفيد تعزيز التبادل بين الشركات الجزائرية بشأن ممارساتها الجيدة في إدارة الأحداث بعد الإقفال. هذا سيسهم في تبني أكثر انتظاماً للمعيار (IAS10).	هل ترغب في إضافة أي تعليقات أو توصيات حول هذا الموضوع؟

8. مناقشة وتفسير النتائج:

يكشف تحليل الإجابات التي تم الحصول عليها خلال المقابلة مع مدير المالية والمحاسبة في الشركة المينائية "لمستغانم" عن تطبيق منظم ودقيق للمعيار المحاسبي الدولي (IAS10)، رغم وجود بعض التحديات المستمرة.

■ أولاً، يظهر أن هذا المعيار متمكن منه ومتكامل في العمليات المالية للشركة، مما يبرز رغبة في ضمان جودة وامتثال البيانات المالية. تمتلك الشركة عملية رسمية لتحديد الأحداث بعد الإقفال، مما يدل على إدارة استباقية ومنظمة. وتبرز الأحداث المتكررة التي تم تحديدها، مثل النزاعات التعاقدية وتغيرات المستحقات، المخاطر الكامنة في القطاع المينائي وتؤكد على أهمية اليقظة المستمرة عند إقفال الدورات المالية. ومع ذلك، فإن التمييز بين الأحداث القابلة للتعديل وغير القابلة للتعديل لا يزال يشكل تحدياً، بسبب تعقيد الحالات المالية والغموض الذي قد يصاحب المعلومات المتاحة في بعض الأحيان.

- ثانياً، ومن جهة أخرى تطبق الشركة إدارة متوازنة لتأثيرات هذه الأحداث: حيث يتم دمج التعديلات اللازمة مباشرة في البيانات المالية لتعكس صورة حقيقية للوضع، بينما يتم التعامل مع الأحداث غير القابلة للتعديل بشفافية في الملاحظات المرفقة. هذه المقاربة، التي تتوافق مع متطلبات المعيار (IAS10) مدعومة بتعاون بين الأقسام وإجراءات موثقة تعزز من إدارة منظمة ومتسقة. ومع ذلك، فإن القيود الخاصة بالسياق الجزائري مثل؛ عدم وضوح اللوائح المحلية والتأخيرات في جمع المعلومات، قد تحد أحياناً من فعالية هذا النظام. وتبرز هذه التحديات الحاجة إلى الاستثمار في تدريب متخصص وتعزيز التبادل بين الشركات لمشاركة أفضل الممارسات.
- وأخيراً، تعكس توصيات مدير المالية والمحاسبة، مثل إنشاء آليات للتدريب المستمر وتعزيز التعاون القطاعي، رؤية موجهة نحو التحسين المستمر والتكيف مع السياق المحلي.

هذه الاستنتاجات تسلط الضوء على إدارة ملتزمة، ولكن قابلة للتحسين، للأحداث بعد الإقفال، مما يوفر مسارات تفكير أساسية لتقييم تأثير المعيار (IAS10) في سياق الشركات الجزائرية.

9. قيود الدراسة:

أحد القيود الرئيسية لهذه الدراسة يتعلق بالوصول المحدود إلى المعلومات المتوفرة عن الأحداث التي تحدث بعد تاريخ الإقفال في الجزائر. في الواقع، فإن الكشف عن البيانات المالية في هذا السياق يبقى أحياناً غير كافٍ، سواء بسبب ممارسات الإدارة الأقل شفافية، أو تردد الشركات في مشاركة المعلومات الحساسة، أو بسبب إطار تنظيمي لا يفرض توحيداً صارماً للتقارير المالية. قد تؤثر هذه الحالة من غياب البيانات الشاملة على دقة التحليلات المنجزة وتحد من القدرة على تقييم تأثير المعيار (IAS10) بشكل كامل على الممارسات المحاسبية المحلية. علاوة على ذلك، لا تخضع جميع الشركات في الجزائر لنفس متطلبات التقارير المالية، مما يؤدي إلى ممارسات غير متجانسة بين مختلف المؤسسات. ويجعل هذا النقص في التنسيق من الصعب إجراء مقارنة مباشرة بين الشركات، مما يعقد أي محاولة للتعميم الاستنتاجات المستخلصة من هذه الدراسة.

عائق آخر رئيسي هو توافر البيانات المالية ذات الصلة. العديد من الشركات الجزائرية، لا سيما في القطاعين العام وشبه العام، لا تنشر معلومات مفصلة عن بياناتها المالية، وغالباً ما تكون التعديلات أو الإفصاحات المتعلقة بالأحداث التي تحدث بعد تاريخ القفل غائبة أو غير موثقة بما يكفي في التقارير

السنواتية. تتفاقم هذه المشكلة من حقيقة أن العديد من الشركات المحلية لا تزال تفتقر إلى الأنظمة المحاسبية المتكاملة التي تمكنها من التقاط الأحداث التي تحدث بعد الإقفال بشكل فعال ومنهجي. وهذا يقيد بشكل كبير قدرة الباحثين على تحليل تطبيق متطلبات المعيار (IAS10) بعمق واستخلاص استنتاجات قابلة للتطبيق على نطاق واسع.

رغم هذه القيود، تسعى هذه الدراسة لتقديم تحليل سياقي وتمثيلي للوضع الحالي في الجزائر. من خلال اعتماد منهجية نوعية تعتمد على المقابلات شبه المنظمة، توفر الدراسة فرصة لجمع بيانات قيمة مباشرة من الجهات المعنية، مثل المديرين الماليين. تهدف هذه المقاربة إلى سد الفجوات في البيانات العامة من خلال جمع معلومات من المصدر الأول حول ممارسات إدارة الأحداث التي تحدث بعد تاريخ الإقفال. علاوة على ذلك، لا تقتصر الدراسة على التقييم الوصفي؛ بل تقدم توصيات عملية لتحسين الشفافية والامتثال للمعايير الدولية، مع مراعاة الخصوصيات الثقافية والتنظيمية والمؤسسية في الجزائر. كما تسهم هذه الجهود في التخفيف من القيود الهيكلية للسياق المحلي وإثراء التفكير حول تأثير المعايير الدولية في البلدان النامية.

10. الآثار على الأطراف المعنية:

تعد الآثار المترتبة على الأحداث بعد الإقفال وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية (IAS10) على الأطراف المعنية ذات أهمية كبيرة. فالمستثمرون معنيون بشكل مباشر بموثوقية البيانات المالية، لأنها تؤثر على قراراتهم الاستثمارية. كما أن الشفافية وملاءمة المعلومات المالية بعد الإقفال تعتبران ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمستثمرين. وبالنسبة للدائنين، فإن العرض الصحيح للأحداث بعد الإقفال يمكن أن يؤثر على تقييمهم لمخاطر الائتمان. فهم بحاجة إلى معلومات واضحة ومحدثة من أجل اتخاذ قرارات قروض مدروسة، مما يبرز أهمية الالتزام بالمعيار (IAS10) لتلبية مصالح المستثمرين والدائنين ارتباطاً وثيقاً بموثوقية وشفافية البيانات المالية التي تؤثر عليها الأحداث بعد الإقفال. بالنسبة للمستثمرين، فإن اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار في كيان ما يتأثر بشكل كبير بجودة المعلومات المالية، بما في ذلك أخذ الأحداث بعد الإقفال بعين الاعتبار. وبالمثل، يعتمد الدائنون على دقة البيانات المالية لتقييم مخاطر الائتمان واتخاذ قرارات القروض. وبالتالي، فإن الالتزام الصارم بالمعيار (IAS10) يعكس الأهمية التي يتم إيلائها لتلبية مصالح المستثمرين والدائنين في عرض البيانات المالية.

11. الخاتمة وآفاق المستقبل:

ختامًا، أظهر التحليل المتعمق لأثر الأحداث بعد الإقفال وفقًا للمعيار (IAS10) على عرض البيانات المالية أهمية الامتثال لمتطلبات هذا المعيار لضمان الشفافية والموثوقية وملاءمة المعلومات المالية المبلغة إلى الأطراف المعنية. في السياق الخاص بالجزائر، الذي يتسم بخصائص اقتصادية وتنظيمية، كشفت هذه الدراسة أنه على الرغم من أن بعض الشركات، مثل الشركة المينائية "لمستغانم" تطبق عمليات هيكلية لإدارة هذه الأحداث، إلا أن هناك تحديات كبيرة ما زالت قائمة. وتشمل هذه التحديات الغموض في تمييز الأحداث القابلة للتعديل والأحداث غير القابلة للتعديل، والتأخير في الحصول على المعلومات الحيوية، وغياب التنسيق المنهجي للممارسات المحاسبية على المستوى الوطني.

تسلط آفاق المستقبل لهذه الدراسة الضوء على العديد من التوصيات الاستراتيجية.

- أولاً، من الضروري تعزيز وعي الشركات بالآثار المترتبة على الأحداث بعد الإقفال، وذلك من خلال التدريب المتخصص على المعيار (IAS10) وورش العمل القطاعية التي تشجع على تبادل الممارسات الجيدة.
- إضافة لذلك، يظهر تطوير قدرات المتخصصين في المحاسبة وإصدار المعلومات المالية كأولوية. ويتضمن ذلك استخدام أدوات تحليلية حديثة ودمج أفضل للمعايير الدولية في المناهج الدراسية للتدريب الأكاديمي والمهني.
- وأخيراً، لضمان الامتثال المستمر والدقيق للمعايير المحاسبية الدولية، من الضروري إنشاء آليات متابعة ورقابة فعالة. يمكن أن تشمل هذه الآليات التدقيق الداخلي المعزز، والمراجعات المنتظمة لعمليات إدارة الأحداث بعد الإقفال، بالإضافة إلى تعزيز التعاون مع المدققين الخارجيين للتحقق من الأساليب المعتمدة.

ستساهم هذه الإجراءات في تجاوز التحديات التي يواجهها السياق الجزائري وضمان أن تعكس البيانات المالية للشركات واقعها الاقتصادي والمالي بشكل دقيق، مع المساهمة في تحسين الحوكمة المالية العامة.

12. المراجع :

1. وفقاً للمادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 بتاريخ 26 مايو 2008 المتعلق بكيفية تطبيق النظام المحاسبي المالي: "يجب ربط كل حدث له صلة مباشرة ومؤثرة مع الوضعية القائمة بتاريخ إقفال حسابات السنة المالية والمعلوم بين هذا التاريخ وتاريخ الموافقة على الحسابات المذكورة، بالسنة المالية المنتهية"...
2. المادة 26 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 26 نوفمبر 2007 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، والمادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 08-159 المؤرخ في 26 مايو 2008 المتعلق بتطبيق هذا النظام.
3. بفضل معايير الـ IAS/IFRS ، يمكن للمتخصصين في مجال المال والأعمال فهم العواقب المالية لهذه الأحداث بعد تاريخ الإقفال بشكل عادل ومتوازن، مع ضمان الثقة المثلى في موثوقية وجودة المعلومات المالية المعلنة.
4. Bulpa, A. & Stempniewsky, Y. (). Le traitement comptable des provisions: analyse comparée entre la norme IAS 37 et les BEGAAP. dial.uclouvain.be. uclouvain.be
5. Obert, R., Mairesse, M. P., & Desenfans, A. (2023). Chapitre 4. Cadre conceptuel, états financiers, méthodes comptables et consolidation. Expert Sup. [\[HTML\]](#)
6. DIFADI, M., & DIFADI, A. A. (2024). Étude comparative des systèmes comptables dans les pays de l'Union du Maghreb Arabe (UMA). International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics, 5(6 (2024)), 226-259. hal.science
7. Abdelouahab, L. & Hamel, A. E. (2023). L'application de la Norme IFRS 9-2 Dans le processus de passage de normes locales aux normes Groupe. esc-alger.dz
8. Cerrada, K., De Rongé, Y., De Wolf, M., & Gheeraert, L. (2024). Comptabilité cash flows et durabilité: Principes applications et exercices. [\[HTML\]](#)
9. HENNAOUI, A. & IHADDADEN, A. E. (2024). Le passage du résultat comptable au résultat fiscal. esc-alger.dz
10. BELKSIER, D. E. & BELKACEMI, A. E. (2023). Passage d'un bilan comptable vers un bilan fiscal. esc-alger.dz
11. Eddine, M. S. & Ayachi, F. (2020). Approche théorique de l'application de la comptabilité environnementale financière Theoretical approach to the application of environmental financial Revue Algérienne d'Economie et gestion Vol. cerist.dz
12. Maes, Q. & Collin, V. (). L'impact de la crise du COVID-19 sur les comptes annuels des brasseries belges et les rapports de leur commissaire. dial.uclouvain.be. uclouvain.be
13. Kisma, D. (2023). Les pratiques du commissariat aux comptes selon les normes algériennes d'audit. esgen.edu.dz

14. SAIDANI, A. & DAHIA, A. E. (2024). La contribution de l'audit contractuel dans l'amélioration de la performance financière de l'entreprise. esc-alger.dz
15. IZRI, I. (2023). Le déroulement d'une mission d'audit financier du cycle de la trésorerie. esgen.edu.dz
16. IFFOUR, M. T. (2022). Les déterminants financiers de l'opinion d'audit avec réserve liée à la continuité d'exploitation. esc-alger.dz
17. Boultache, S. & Tamourtbir, S. (2022). INTRODUCTION EN BOURSE: Accompagnement d'une entreprise par le marché boursier. ummto.dz
18. BOUBEZARI, D. (2023). Contribution à l'étude de la qualité de l'audit externe. esc-alger.dz
19. Ferrag, Y. (2022). Fusions et Acquisitions: Intérêts et Inconvénients. ummto.dz